

Distr.
GENERAL

S/1994/1067
17 September 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



تقرير الأمين العام المقدم عملاً بالقرار ٩٠٨ (١٩٩٤)

أولا - مقدمة

١ - قرر مجلس الأمن في الفقرة ٣ من قراره ٩٠٨ (١٩٩٤)، تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة للحماية لفترة إضافية تنتهي في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤. والمقصود بهذا التقرير أن يساعد المجلس في مداولاته بشأن تجديد ولاية قوة الأمم المتحدة للحماية، كما أنه مكمل للتحليل الشامل لولاية القوة، الذي قدمته بالفعل في تقريره المؤرخ ١٦ آذار/مارس ١٩٩٤ (S/1994/300). وهو يتضمن عرضاً للتطورات الأخيرة في المنطقة التي أثرت في مناخ عمل قوة الأمم المتحدة للحماية.

ثانيا - هيكل القوة

٢ - يرأس القوة ممثلي الخاص السيد ياسوشي أكاشي، وهي تشمل عنصراً عسكرياً وعنصراً للشؤون المدنية (بما في ذلك الشرطة المدنية)، وعنصر إعلام وعنصر إداري. ويوجد مقر القوة في زغرب، كرواتيا. وفي تاريخ ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ بلغ قوام العنصر العسكري في القوة الذي يقوده قائد القوة الفريق برتراند دي لا بريل من فرنسا، ٢٨ ٥٨٢ فرداً، من بينهم ٦٢٤ من المراقبين العسكريين التابعين للأمم المتحدة، من ٣٢ بلداً. وهناك ٦٤١ شرطياً مدنياً، و ٨٧٠ من الموظفين المدنيين الدوليين (من بينهم ٣٥٣ من الموظفين التعاقديين وهم ليسوا أعضاء في الخدمة المدنية الدولية) و ١٨٨ ٢ من الموظفين المحليين. ومن ثم فإن القوة هي أكبر عملية لحفظ السلم في تاريخ الأمم المتحدة. وهي مقسمة إلى ثلاث قيادات تشغيلية - قوة الأمم المتحدة للحماية (كرواتيا) ويرأسها اللواء غازي الطيب من الأردن، وقوة الأمم المتحدة للحماية (البوسنة والهرسك) ويرأسها الفريق سير مايكل روز من المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وقوة الأمم المتحدة للحماية (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة) ويرأسها العميد تريغف تليفسان من النرويج.

ثالثاً - كرواتيا

٣ - في الفترة قيد الاستعراض، تركزت أنشطة القوة على رصد اتفاق وقف إطلاق النار العام الذي وقعته في زغرب في ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٤ حكومة كرواتيا والسلطات الصربية المحلية في المناطق المشمولة بحماية الأمم المتحدة، (انظر S/1994/367، المرفق). ويشكل الاتفاق إنجازاً رئيسياً قلل بصورة كبيرة من المعارك بين الأطراف المتنازعة في كرواتيا. وبينما نفذ الكرواتيون الاتفاق بسرعة، استغرق

الصرب وقتاً أطول في تنفيذ أحكامه الرئيسية. على أنه بحلول شهر أيار/مايو، أفادت القوة بأن الامتثال للاتفاق يكاد يكون تاماً وأنه اتسم في جملة أمور، بوقف المعارك بصورة عامة، وسحب القوات إلى ما وراء خطوط الفصل الثابتة، ووضع الأسلحة الثقيلة في مواقع تخزين متفق عليها. وما برحت القوة تنفرد بالسيطرة على منطقة الفصل التي تغطي مساحة تربو على ٣٠٠ ١ كيلومتر مربع. ومنذ ٢٩ آذار/مارس، قامت الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة بتنظيم ما يربو على ستة آلاف دورية في منطقة الفصل.

٤ - وقد أثار تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار توقعات بأن تدخل الأطراف في مناقشات شاملة بشأن قضايا ذات فوائد اقتصادية متبادلة، تعقبها محادثات بشأن تسوية سياسية نهائية، تحت رعاية المؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة. وكان من المقرر بدء المفاوضات الاقتصادية في منتصف شهر نيسان/أبريل. إلا أن السلطات الصربية المحلية في كنين أصدرت خلال شهري نيسان/أبريل وأيار/مايو عدداً من البيانات التي بدا أنها أغلقت الباب أمام المصالحة السياسية. وقد أعلنت تلك السلطات عزمها على مواصلة العمل على تحقيق الاندماج الكامل مع بقية المناطق الصربية، فانتكست بذلك الآمال في التوصل إلى تسوية مبكرة مع كرواتيا، كما وضعت شروطاً مسبقة غير واقعية للمحادثات. وقد استحال بدء المفاوضات في ذلك الطور. وبذلت جهود جديدة في حزيران/يونيه. لكن عدم الاتفاق على طرائق إجراء المفاوضات أفضى إلى إلغاء المحادثات التي كان مقرراً عقدها في ١٦ و ١٧ حزيران/يونيه.

٥ - ولئن استمر المؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة يقود الجهود الرامية إلى بدء المفاوضات الاقتصادية وتحديد جدول أعمال مقبول، فإن قوة الأمم المتحدة للحماية ركزت بصفة رئيسية على تعزيز الامتثال لاتفاق وقف إطلاق النار، بغية الإبقاء على مناخ يؤدي إلى السلم. وقد واجهت تلك الجهود انتكاسات عديدة تضمنت عدداً من الحوادث في المناطق المشمولة بحماية الأمم المتحدة. ففي القطاع الغربي استمرت كرواتيا منذ منتصف أيار/مايو، تحتفظ بما يتراوح بين ٣٠٠ و ٥٠٠ من أفراد "الشرطة الخاصة" في مواقع قريبة من خط التماس السابق، رغم تأكيداتها بعكس ذلك. وأدى تسلل قوات الصرب المحلية عبر خط التماس أيضاً إلى مصرع اثنين من الجنود الكرواتيين وأحد المدنيين. وفي قطاع الجنوب، بدا أن الجانب الكرواتي يتوقع جعل مرافق المياه الموجودة في الجانب الصربي، تحت سيطرة وإدارة قوة الأمم المتحدة للحماية، دون حاجة إلى موافقة الصرب؛ بيد أن القوة لا يمكنها العمل بصورة فعالة دون موافقة وتعاون الطرفين. وقد حدثت أيضاً سلسلة من أعمال العنف، بما في ذلك تدمير محطة للشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة بالمتفجرات، كما تسلل ١٠٠ جندي صربي إلى داخل منطقة العزل وقد بقي عدد صغير منهم هناك.

٦ - وفي هذا الجو المشحون بالفعل، قامت رابطة النازحين بكرواتيا، في أوائل شهر تموز/يوليه بفرض حصار على جميع منافذ المرور إلى المناطق المشمولة بحماية الأمم المتحدة، وداخلها، لكي تلفت الانتباه إلى محنة الأشخاص المشردين وممارسة ضغط على قوة الأمم المتحدة للحماية من أجل الإسراع بإعادتهم إلى ديارهم في المناطق المحمية. وأصررت الحكومة الكرواتية على أنها ليست في مركز يتيح لها اتخاذ إجراء حاسم لرفع الحصار. وكما أجملت في رسالتي إلى رئيس مجلس الأمن في ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٤ (S/1994/888)،

كانت القيود الناجمة عن ذلك والمفروضة على قدرة القوة على الاضطلاع بولايتها وخاصة في الجانب الكرواتي في منطقة الفصل انتهاكا خطيرا لبنود اتفاق وقف إطلاق النار وأربكت بصورة خطيرة قدرة القوة على أداء واجباتها، ولا سيما مسؤولياتها المتعلقة بالرصد. وقد حدثت أيضا ارتباكات رئيسية في العمليات السوقية للقوة وفي تناوب القوات حسب الجدول الزمني.

٧ - وقد بدأ مسؤولون أقدم عسكريون وفي مجال الشؤون المدنية، تابعين لقوة الأمم المتحدة للحماية، سلسلة من المناقشات الرفيعة المستوى مع السلطات الكرواتية لضمان تقيدها التام باتفاق وقف إطلاق النار. وعقب البيان الرئاسي لمجلس الأمن (S/PRST/1994/44) رفع الحصار في نهاية الأمر في ١٩ آب/أغسطس. لكن في ١١ آب/أغسطس، الشرطة الكرواتية نقلت موقع منفذ مرور موقع ليبيك، في القطاع الغربي إلى مكان أقرب للمواقع الصربية، متجاهلة وقف إطلاق النار، مما أدى إلى تجميد جميع المواقع التكتيكية داخل ١٠ كيلومترات من خط التماس. وفي ضوء هذه الظروف، ليست القوة مستعدة لاستخدام منفذ المرور وهي تصر باستمرار على إعادته إلى موقعه الأصلي.

٨ - وعلى الرغم من أن ١٧ منفذا من منافذ المرور التي يبلغ عددها ١٩ منفذا تستخدم الآن، يسود التوتر هذه المسألة. وأثناء الحصار، أشار عدد من البيانات العامة الصادرة عن القادة الكرواتيين إلى احتمال اللجوء إلى الأعمال العسكرية لإعادة توحيد المناطق المشمولة بحماية الأمم المتحدة إذا لم يتسن تحقيق تقدم بالوسائل السلمية. وقد عزز هذا مخاوف الصرب من حدوث هجوم كرواتي، وأدى إلى سحب أسلحة ثقيلة صربية كثيرة من مواقع التخزين.

٩ - ورغم هذه الانتكاسات والانتهاكات، يواصل الجانبان الإعراب عن تأييدهما لوقف إطلاق النار، وقد كثفت قوة الأمم المتحدة للحماية جهودها من أجل العودة إلى الامتثال التام لأحكام الاتفاق. وفي أعقاب الوساطة التي قام بها المؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة، عقد اجتماع لمسؤولين أقدم من الحكومة الكرواتية ومن السلطات الصربية المحلية من أجل إجراء مناقشات في كنين، في ٥ آب/أغسطس. وقد التزم الطرفان بمواصلة العملية التفاوضية واتفقا على إنشاء ثمانية أفرقة خبراء، للتحضير للمفاوضات المقبلة بشأن مجالات اقتصادية محددة. وأثناء الاتصالات اللاحقة بين المؤتمر الدولي والمسؤولين من الحكومة الكرواتية والسلطات الصربية المحلية، فضلا عن الاتصالات بين ممثلي الخاص وتلك السلطات الصربية، تم التوصل إلى اتفاق بأن تبدأ المفاوضات بشأن فتح طريق زغرب - بلغراد السريع. واقترح المؤتمر الدولي حلا وسطا ثبت أنه غير مقبول للحكومة الكرواتية. ولذا لم يمكن بعد بدء المفاوضات المباشرة بشأن هذا الموضوع.

١٠ - وإن شبه جزيرة بريفلانكا، التي نزع سلاحها تحت إشراف قوة الأمم المتحدة للحماية، عقب اتخاذ قرار مجلس الأمن ٧٧٩ (١٩٩٢)، المؤرخ ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢، وما اقترن به من إنشاء "منطقة زرقاء" لا يجوز أن يدخلها غير موظفي قوة الأمم المتحدة للحماية، تعد ذات أهمية استراتيجية كبيرة لكل من جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) وكرواتيا. وإذا تعين على قوة الأمم المتحدة للحماية

الانسحاب قبل التوصل إلى تسوية سياسية نهائية، فثمة خطر من أن تستأنف الأعمال العدائية في المنطقة. وما دام استمرار وجود قوة الأمم المتحدة للحماية مرغوبا فيه، فقد طلبت من ممثلي الخاص، بالتعاون مع الرئيسين المشاركين للجنة التوجيهية التابعة للمؤتمر الدولي، أن يبذل مساعيه الحميدة لحل المشاكل المتبقية بالتنسيق مع السلطات المحلية حسب الاقتضاء.

١١ - وقد أذن مجلس الأمن في قراره ٩٠٨ (١٩٩٤) بتقديم الدعم الجوي الوثيق لإقليم كرواتيا. وتستمر المناقشات بين منظمة حلف شمال الأطلسي وقوة الأمم المتحدة للحماية بشأن الجوانب التقنية لهذا الموضوع. وفي الوقت ذاته، أذن مجلس شمال الأطلسي، من حيث المبدأ، بتقديم الدعم الجوي الوثيق في حالة حدوث هجمات من الأراضي الكرواتية ضد "المنطقة الآمنة" في بيهاتش.

رابعا - البوسنة والهرسك

١٢ - في حين تم تحقيق تقدم هام في استقرار الحالة العسكرية في أجزاء كثيرة من البوسنة والهرسك، فقد أظهرت الأحداث التي جرت في الأشهر الأخيرة هشاشة السلم على الأرض. وقد تم نسف ضبط النفس العسكري الذي مارسه الأطراف المتحاربة في بعض المناطق بأعمال عدوانية في مناطق أخرى مما أسفر عن حدوث تغير ملحوظ في التقدم نحو تطبيع الحياة في مختلف أنحاء البلد. بيد أنه ينبغي ألا يسمح لاستمرار الحرب في أجزاء من البوسنة والهرسك أن يعوق أعمال حفظ السلم التي تضطلع بها القوة بنجاح إلى حد كبير. وما فتئت قوة الأمم المتحدة للحماية تعتبر عاملا هاما في تيسير تحسين أحوال السكان المعيشية من خلال قيامها بتشجيع التوصل إلى اتفاقات لوقف إطلاق النار، والتفاوض بشأنها وتنفيذ الاتفاقات المتعلقة بمجموعة متنوعة من المسائل التي تتراوح من إطلاق سراح السجناء إلى إصلاح الخدمات العامة وتحسينها، وتقديم المساعدة في إجلاء الجرحى والمرضى.

١٣ - وبعد توقيع اتفاق لوقف إطلاق النار في ٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٤ بين جيش الحكومة البوسنية وقوات الكروات البوسنيين (انظر S/1994/216)، بالإضافة إلى الاتفاق الذي تم التوصل إليه فيما بعد في واشنطن في ١٠ أيار/مايو ١٩٩٤ بشأن إنشاء اتحاد بوسني - كرواتي، ظلت قوة الأمم المتحدة للحماية معنية عن كثب بتنفيذ جميع جوانبه العسكرية، فجلبت بذلك إلى وسط البوسنة وغربي الهرسك درجة كبيرة من الاستقرار والسلم. وكانت قوة الأمم المتحدة للحماية مضيعة في تحقيق تقدم نحو التوصل إلى اتفاق بشأن حرية الانتقال في منطقة موستار، نفذ في ٢٣ أيار/مايو، وأسفر عن التعجيل في تحسين نوعية الحياة للمقيمين على الضفة الشرقية لنهر نيريتفا. كما اضطلعت قوة الأمم المتحدة للحماية بدور حيوي في الإشراف على نزع سلاح موستار، الذي يشكل شرطا مسبقا لإنشاء إدارة الاتحاد الأوروبي في تلك المدينة في ٢٣ تموز/يوليه ١٩٩٤. وفي وسط البوسنة، ما زالت قوة الأمم المتحدة للحماية تشترك كذلك، منذ مرحلة مبكرة، في المفاوضات المتعلقة بحرية انتقال كل من السكان وحركة المرور التجارية. وفي حين أن حرية الانتقال ليست كاملة، فإن بعض القوافل التجارية، في ظل الأمن الذي يوفره وجود قوة الأمم المتحدة

للحماية، تمكنت من الانتقال من الساحل الى جنوب ووسط وشمال البوسنة. وتم التغلب على بعض المشاكل المتعلقة بالهياكل الأساسية، بالرغم من أن الإصلاح الاقتصادي قد بدأ بداية متواضعة.

١٤ - وقد واجهت قوة الأمم المتحدة للحماية، بعد تجديد ولايتها الأخير بوقت قصير، حالة متدهورة بسرعة في غورازده (انظر S/1994/600)، مما أسفر عن اللجوء لأول مرة الى استخدام الدعم الجوي عن قرب ضد أهداف صربية على الأرض يومي ١٠ و ١١ نيسان/ابريل ١٩٩٤. وقد دعتني الأزيمة في غورازده الى طلب دعم إضافي من منظمة حلف شمال الأطلسي، التي أعلنت بدورها عن إنشاء منطقة حظر حول غورازده في ٢٢ نيسان/ابريل ١٩٩٤. وفي التاريخ نفسه، تم في بلغراد التوصل الى اتفاق بين زعماء صرب البوسنة وممثلي الخاص، بمساعدة الرئيس ميلوسوفيتش رئيس جمهورية صربيا، أدى الى إيقاف حملة صرب البوسنة، ونص على وزع الأفراد العسكريين والمدنيين التابعين لقوة الأمم المتحدة للحماية فورا، وإقرار وقف لإطلاق النار الذي تم التقيد به الى حد بعيد، واشترط انسحاب قوات صرب البوسنة من منطقة تبعد عن مركز مدينة غورازده بثلاثة كيلومترات بالإضافة الى إعادة وزع جميع أسلحتها الثقيلة خارج دائرة عرضها ٢٠ كيلومترا من النقطة نفسها.

١٥ - وفي أواخر نيسان/ابريل ١٩٩٤، تصاعدت التوترات في ممر بوسافينا الذي يتمتع بأهمية استراتيجية وما حوله، وترافقت بتكرار تبادل نيران المدفعية والهاون والصواريخ الذي أثر في مناطق بركو وتوزلا وأوراسي. وقامت قوات الأمم المتحدة للحماية ردا على ذلك بالتوسط بين الطرفين وتوصلت في نهاية المطاف الى اتفاق مع صرب البوسنة في ٥ أيار/مايو ١٩٩٤، بوزع فريق يتألف من ستة عشر مراقبا من مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في بركو وما حولها. وتم هذا الوزع فورا وساهم وجود قوة الأمم المتحدة للحماية الى حد كبير في تخفيف حدة التوتر وجعل قيام أي من الطرفين بأي هجوم أمرا أقل احتمالا.

١٦ - وبعد عدة أسابيع من المفاوضات المكثفة، توسطت قوة الأمم المتحدة للحماية بتوقيع اتفاق بين حكومة البوسنة والهرسك وطرف صرب البوسنة في ١٧ آذار/مارس ١٩٩٤ بشأن حرية الانتقال في منطقة سراييفو، ونتيجة لذلك، تم في ٢٢ آذار/مارس ١٩٩٤ إعادة فتح طريقتين عبر مطار سراييفو، طريق من سراييفو الى فيسوكو والجسر الواقع عند غربافيتسا لحركة المرور المدنية والبضائع الانسانية. ومنذ ذلك التاريخ وحتى ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٤، وهو الوقت الذي قام فيه صرب البوسنة بتعليق الاتفاق المتعلق بطريقي المطار، قام نحو ٦٠ ٠٠٠ شخص وما يربو عن ٢١ ٠٠٠ مركبة باستخدام طريق سراييفو - بوتمير، في حين قام نحو ١٠٠ ٠٠٠ مدني و ١٩ ٥٠٠ مركبة باستخدام الطريق الواصل بين ضاحيتين صربيتين. ولا يزال الطريقتان الآخران مفتوحين، وقيام أكثر من ٦ ٥٠٠ شخص باستخدام جسر غربافيتسا على مدى الفترة نفسها وقيام ١١ ٥٠٠ شخص باستخدام طريق سراييفو - فيسوكو. وما فتئت قوة الأمم المتحدة للحماية تتفاوض بشكل نشيط على إعادة فتح الطرق عبر المطار الأمر الذي حقق حرية الانتقال، وتحسينا كبيرا في الأحوال المعيشية بما في ذلك اختفاء السوق السوداء تقريبا بالنسبة لجميع مواطني سراييفو.

١٧ - وفي حين لم تتأثر قوافل قوات الأمم المتحدة للحماية المتوجهة الى سراييفو تأثراً كبيراً، فقد تم استهداف الطائرات التابعة للقوة وللمعونة الانسانية المتوجهة الى المدينة بوتيرة متزايدة، من جانب صرب البوسنة في معظم الأحوال، مما أدى الى وفاة شخص واحد وإصابة عدة أفراد من القوة بجراح خطيرة. وبالرغم من حدوث بعض النكسات في الأسابيع الأخيرة، فقد نجحت القوة بالتفاوض على اتفاق لوقف أعمال القنص في سراييفو في ١٤ آب/أغسطس ١٩٩٤. ولا يزال الاتفاق قائماً بوجه عام ويساعد على السماح باستئناف خدمة الترام في المدينة التي سبق لها أن توقفت بسبب أعمال القنص. وتم إبرام اتفاق مماثل لوقف أعمال القنص في غوارزده في ٢٨ آب/أغسطس ١٩٩٤ لا يزال قائماً على ما يبدو على نحو مرض.

١٨ - وقد بدأ المنسق الخاص لسراييفو، الذي تم تعيينه عملاً بالقرار ٩٠٠ (١٩٩٤) المؤرخ ٤ آذار/مارس ١٩٩٤، العمليات في سراييفو في ١٦ نيسان/أبريل. وقام بإنشاء لجنة تنسيق، التي أصبحت مركز التنسيق لإحياء الأنشطة التي تضطلع بها الحكومات المانحة، بالإضافة الى المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية. وبالرغم من أن الحالة في سراييفو لم تسمح بالتعجيل بتنفيذ المشاريع التي تم تحديدها في خطة العمل، فإن التعاون مع السلطات المحلية لا يزال قائماً على نحو مرض، بما في ذلك مع الجانب الصربي الذي أبدى رغبة في التعاون بشأن المسائل التقنية. ومن المقرر أن يعقد أول اجتماع للجنة المانحين في ٢٠ أيلول/سبتمبر في فيينا. ومن المأمول أن تؤدي الجهود المنسقة التي تضطلع بها الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، بالإضافة الى التعهدات التي التزمت بها حكومة البوسنة، وتعاون السلطات المحلية، الى تحسين الأحوال المعيشية في سراييفو تحسيناً كبيراً قبل قدوم الشتاء.

١٩ - وبالرغم من التقدم المحرز في مجالات كثيرة في البوسنة والهرسك، فقد اندلعت الأعمال العدائية على طول أنحاء عديدة من خط المواجهة بين الحكومة والقوات الصربية بعد فترة أولية من الهدوء في أعقاب أزمة غوارزده. وبعد اعتماد القرار ٩١٣ (١٩٩٤) المؤرخ ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٩٤ وبيان رئيس مجلس الأمن المؤرخ ١ حزيران/يونيه ١٩٩٤، سعت القوة بنشاط الى التوصل الى وقف شامل للأعمال العدائية باعتباره البديل الوحيد القابل للبقاء والاستمرار للحلول العسكرية الجزئية والمحلية الموصوفة أعلاه. بيد أن القوة لم تتمكن في ٨ حزيران/يونيه ١٩٩٤ إلا من الحصول على موافقة الجانبين الحكومي وصرب البوسنة على وقف الأعمال الهجومية والأنشطة الاستفزازية لمدة شهر واحد، بالإضافة الى إطلاق سراح الأسرى والمحتجزين فوراً تحت إشراف لجنة الصليب الأحمر الدولية، وتبادل المعلومات بشأن الأشخاص الذين لا يعرف مكان وجودهم. وفي حين أن هذا الاتفاق لا يزال نافذاً، فقد حاولت القوات الحكومية الاستيلاء على أراضٍ مسيطرة أو الحصول على طرق في منطقتي أوزرين وترافنيك. وفي الوقت نفسه، واصلت عناصر صرب البوسنة طرد المدنيين المسلمين من منطقتي بانيالوكا وبييلينا وفرضت قيوداً جديدة على انتقال القوافل التابعة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. أما الاتفاق الذي تم تجديده لشهر إضافي في تموز/يوليه، فقد انتهى في ٨ آب/أغسطس ١٩٩٤.

٢٠ - وفي الشهرين الأخيرين من فترة الولاية، قامت القوات الحكومية بهزيمة قوات ما أطلق على نفسه اسم "إقليم غرب البوسنة المتمتع بالاستقلال الذاتي" في منطقة بيهاك، مما أسفر عن هجرة عدد قدر بـ ٢٥ ٠٠٠ لاجئ إلى المنطقة المشمولة بحماية الأمم المتحدة في القطاع الشمالي في كرواتيا. وقدمت قوة الأمم المتحدة للحماية الدعم اللوجيستي والطبي الكامل إلى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وظلت مشتركة اشتراكا نشيطا في إيجاد الظروف التي تمكن من إعادة توطين اللاجئين في منطقة فيليكا كرادوسا. وفي الوقت نفسه، استأنفت القوات الحكومية كذلك العمليات في منطقتي أوزرين وترافنيك، وتقدمت جنوبا من منطقتي بريزا وداستنسكو. وقد قوبلت جميع هذه الأنشطة بقصف مدفعي شديد من صرب البوسنة وهجمات مضادة محلية في نقاط كثيرة على طول خط المواجهة. وبالرغم من أنه لم يحدث أي تغيير كبير في خط المواجهة طوال هذه الفترة ولم يقم أي من الجانبين بهجوم عام ومستمر على نطاق واسع، فقد أسفر تغير نمط الهجمات والهجمات المضادة على الصعيد المحلي عن قيام كل من الطرفين بفرض قيود على حرية انتقال قوة الأمم المتحدة للحماية. وبذلت القوة عدة محاولات دون جدوى لإقناع كلا الطرفين بالتوصل إلى حل تفاوضي لا عسكري. كما أدى استمرار النشاط العسكري إلى نسف الجهود التي اضطلعت بها القوة للتوصل إلى اتفاق عام لوقف الأعمال العدائية، على النحو الذي دعا إليه بيان رئيس المجلس المؤرخ ٢٠ حزيران/يونيه.

٢١ - واستمر وقوع انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان وواصلت قوة الأمم المتحدة للحماية إبراز حوادث التعذيب، والقتل، وطرد الأقليات داخل جمهورية البوسنة والهرسك وإدانته بقوة. وتتواصل الجهود لكفالة امتثال معاملة الأقليات في المناطق التي يسيطر عليها الصرب امتثالا كاملا للقواعد والمعايير الدولية. وتتواصل القوة محاولات لزيارة المناطق الخاضعة لسيطرة الصرب ولا سيما في بانيا لوكا وبييلينا، التي كانت مسرحا لـ "التطهير الإثني المستمر" من جانب قوات صرب البوسنة. وإنشاء وجود في هذه المناطق. وفي هذا الصدد، فإنني أرحب ببيان رئيس المجلس المؤرخ ٢ أيلول/سبتمبر الذي يدين فيه ممارسة التطهير الإثني حيثما وقعت وأيا كان مرتكبها.

٢٢ - وقد أدى اتفاق وقف إطلاق النار بين كروات البوسنة والبوسنيين إلى تحسين أحوال تسليم المساعدة الإنسانية إلى جميع أنحاء وسط البوسنة إلى حد كبير. بيد أنه نظرا لاستمرار توقف الاتصالات البرية الرئيسية السابقة للحرب مع توزلا على طول خط المواجهة، فإنه لا يمكن الوصول إلى تلك المدينة إلا عبر طرق ثانوية من خلال أرض جبلية. ومع اقتراب الشتاء، فإن هذه الطرق ستصبح مرة أخرى تمثل تحديا للقدرات اللوجيستية لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ولقوة الأمم المتحدة للحماية. وتتواصل القوة التفاوض لفتح مطار توزلا أمام الرحلات الجوية الإنسانية، إلا أنه بالرغم من المحاولات المتكررة للتوفيق بين موقفين الجانبين الحكومي والصربي البوسني، فإن ذلك لم يتحقق حتى الآن.

خامسا - جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة

٢٣ - ظلت الحالة العسكرية في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة هادئة ومستقرة نسبيا، ورصدت بضعة انتهاكات حدودية ارتكبتها دوريات عسكرية أو دوريات شرطة على الحدود مع ألبانيا. ولكن منذ شهر نيسان/أبريل ازداد تواتر المصادمات بين دوريات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) والدوريات الآتية من جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وذلك على طول الحدود المشتركة بينهما. وأغلب هذه المصادمات لم يتخذ طابع المجابهة العسكرية، مما يدل على أن كلا الطرفين لا يرغب في إثارة نزاع. لكن هذه الحوادث قد تزداد تواترا، بسبب استمرار جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) في رفض الاعتراف بالحدود. ولئن عين الجانبان لجانا لمعالجة المسألة، لم يحدد تاريخ لبدء المحادثات الثنائية. وثمة حاجة واضحة إلى إنشاء لجنة دولية معنية بالحدود بسبب تعرض الاستقرار للخطر نتيجة لعدم تسوية المسائل الحدودية.

٢٤ - وكانت أشد الصعوبات التي واجهتها جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة في الشهور الستة الماضية صعوبات اقتصادية. وتعرض الاستقرار الاجتماعي للخطر بسبب ارتفاع البطالة وتراجع الاقتصاد المترتبين، في جملة أمور، على الحصار الاقتصادي الذي فرضته اليونان في ١٧ شباط/فبراير ١٩٩٤، وعلى جزاءات الأمم المتحدة ضد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود). إذ كان هذان البلدان أهم شريكين تجاريين لمقدونيا. وتساعد التوتر السياسي الداخلي بين المقدونيين والمواطنين الألبانيين الأصل. وخلال الفترة من ٢٥ حزيران/يونيه إلى ١١ تموز/يوليه ١٩٩٤، قامت حكومة جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة بإحصاء سكاني على نطاق البلد من أجل وضع تقديرات دقيقة للتكوين الإثني للسكان. واضطلع مجلس أوروبا والاتحاد الأوروبي بتمويل الإحصاء، وتنظيمه جزئيا، ورصده بمساعدة هيئات أخرى منها المؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة، ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، والعناصر المدنية في قوة الأمم المتحدة للحماية. ومن المتوقع صدور النتائج الرسمية، وكذلك تقييم الخبراء لدقة الإحصاء، في أواسط تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، قبل عقد الانتخابات الرئاسية والبرلمانية بفترة وجيزة.

٢٥ - ونظرا للتشابك المعقد بين العوامل الخارجية والداخلية المساهمة في الاضطراب الاقتصادي والسياسي، وارتفاع التوتر الاجتماعي، شجع مجلس الأمن، في قراره ٩٠٨ (١٩٩٤) المؤرخ ٣١ آذار/مارس ١٩٩٤، ممثلي الخاص على أن يقوم، بالتعاون مع سلطات جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، ببذل مساعيهم الحميدة، حسب الاقتضاء، للمساهمة في صون السلم والاستقرار في تلك الجمهورية. وتماشيا مع هذه الولاية السياسية الموسعة، ركز ممثلي الخاص على السبل العملية لمساعدة جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة في هذه الظروف الصعبة. وانصب تركيز العمل السياسي لقوة الأمم المتحدة للحماية على تعزيز التفاهم والحوار المتبادلين بين الأحزاب السياسية وعلى رصد حقوق الإنسان، وذلك تماشيا مع جهود الفريق العامل المعني بالمجتمعات والأقليات الإثنية والقومية التابع للمؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة. وأجرى العنصر السياسي لقوة الأمم المتحدة للحماية وساطة ناجحة لتسوية عدة مواجهات حدودية متوترة، مما أفضى إلى انسحاب الجنوب على كلا الجانبين، كما نجح، في مطلع تموز/يوليه، في إقامة مركز

مراقبة تابع لقوة الأمم المتحدة للحماية في شوبينو بردو على الحدود مع جمهورية يوغوسلافيا السابقة (صربيا والجبل الأسود). وعملت قوة الأمم المتحدة للحماية، في هذه الأنشطة جميعا، بالتنسيق الوثيق مع الهيئات الدولية الأخرى، بما فيها المؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا.

سادسا - أنشطة إزالة الألغام التي تضطلع بها قوة الأمم المتحدة للحماية

٢٦ - أتاح اتفاق واشنطن المتعلق بإنشاء الاتحاد الفيدرالي في البوسنة والهرسك والمؤرخ ١ آذار/مارس ١٩٩٤ (S/1994/255، المرفق)، واتفاق وقف إطلاق النار في كرواتيا، المعقود في ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٤ (S/1994/367، المرفق)، تمهيد السبيل أمام قوة الأمم المتحدة للحماية لزيادة مشاركتها في التدابير الانسانية وتدابير بناء الثقة في منطقة عملياتها. وكانت الألغام المزروعة تمثل عائقا هاما أمام أدائها عملها، وأمام التقدم نحو إعادة الأمور إلى نصابها في تلك المناطق.

٢٧ - وليس لقوة الأمم المتحدة للحماية، بموجب ولايتها الحالية، دور محدد تؤديه في مجال إزالة الألغام لأغراض انسانية. وليس من المناسب أن تأخذ القوة على عاتقها هذه المهمة الخطرة، التي ينبغي أن تتولى المسؤولية عنها الأطراف المعنية نفسها. ولكن نظرا لوجود قوة الأمم المتحدة للحماية في الميدان، ولا سيما داخل المنطقة الفاصلة في كرواتيا، التي تخضع لسيطرتها وحدها دون غيرها، فإنها خير من يستطيع المساعدة على رصد جهود الأطراف في أنشطة إزالة الألغام. وقد يسر هذا الدور تطوير تدابير بناء الثقة بين الأطراف.

٢٨ - وتشمل أنشطة قوة الأمم المتحدة للحماية في هذا المجال برامج للتوعية بشأن الألغام لمساعدة الوكالات الانسانية على تحضير برامجها مع السلطات المحلية؛ وجمع المعلومات والسجلات عن الألغام من الأطراف لتعميمها على الوكالات الانسانية والسلطات المحلية، حسب الاقتضاء؛ وتنسيق ورصد عملية إزالة الألغام التي تقوم بها الأطراف، والأنشطة ذات الصلة التي تضطلع بها المنظمات الدولية وغير الحكومية الأخرى. وقد تعرضت وحدات قوة الأمم المتحدة للحماية، في أثناء اضطلاعها بهذه الأنشطة، إلى جانب مهامها العادية، لإصابات بالألغام كان يمكن تلافي العديد منها لو توفرت مركبات محمية من الألغام.

٢٩ - وقد يرغب مجلس الأمن في تأييد الأنشطة التي تضطلع بها قوة الأمم المتحدة للحماية فيما يتصل بإزالة الألغام في كل كرواتيا والبوسنة والهرسك، ودعم اقتناء عدد صغير من المركبات المحمية من الألغام لاستعمالها في المناطق التي يشتبه بوجود ألغام فيها.

سابعا - الأنشطة الإعلامية

٣٠ - أدركت قوة الأمم المتحدة للحماية في السنتين الأوليين لعملياتها، شأنها في ذلك شأن عمليات حفظ السلم الأخرى التابعة للأمم المتحدة، نقص المعلومات الموضوعية والدقيقة في منطقة البعثة، وكذلك الآثار الضارة للدعاية والمعلومات المضللة عن دورها. وسعت إلى التغلب على هذا القصور بإنشاء شعبة منفصلة للإعلام في شباط/فبراير ١٩٩٤. وتركزت الأنشطة الإعلامية على إعلام السكان في منطقة البعثة بقوة الأمم المتحدة للحماية وولايتها وأنشطتها، بغية زيادة فهم الجمهور لجهودها ودعمه لها. وتتكون الشعبة الآن من أربع وحدات إنتاجية هي التلفزيون، والإذاعة، والمنشورات والمطبوعات، والترويج، ولها مكاتب في زغرب وسراييفو وسكوبي، وبلغراد، وفي كل من المناطق الأربعة المشمولة بحماية الأمم المتحدة في كرواتيا.

٣١ - وفي الأشهر الأخيرة، شهدت البرامج الإعلامية للشعبة توسعا كبيرا باللغات المحلية، واستهل عدد من المبادرات الجديدة، وذلك عملا بالفقرة ٥٥ من قرار الجمعية العامة ٤٢/٤٨. وتبث قوة الأمم المتحدة للحماية حاليا برامج تلفزيونية باللغات المحلية على محطات التلفزيون الوطنية في البوسنة والهرسك، وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود)، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. ويؤمل بث هذه البرامج أيضا على التلفزيون الوطني الكرواتي في المستقبل القريب. وتصدر مطبوعات وملصقات وكراسات وكتيبات عن قوة الأمم المتحدة للحماية وبعثتها، باللغات المحلية، ويجري توزيعها في منطقة البعثة. وبالإضافة إلى ذلك، بدأ إنتاج برامج إذاعية مسجلة، كما أن قوة الأمم المتحدة للحماية تبث برنامجا إذاعيا يستغرق ٢٠ دقيقة يوميا على محطة محلية في سراييفو.

٣٢ - ولئن كانت هذه الأنشطة تتيح بلوغ بعض المستمعين في منطقة البعثة، فإن قوة الأمم المتحدة للحماية تفتقر في الوقت الحاضر إلى وسيلة مستقلة لبلوغ جمهور واسع من المستمعين على أساس يومي ودون قيد، بغية تقديم معلومات دقيقة ومحايدة، وتعزيز فهم الجمهور للبعثة، وكذلك التصدي للقضايا التي ينصب عليها الاهتمام في الوقت الراهن. وغني عن البيان أن الإذاعة أفضل الطرائق من الناحية العملية وأنجعها وأشدّها فعالية تكلفة في تحقيق هذا الهدف المهم، في عملية لحفظ السلم بحجم قوة الأمم المتحدة للحماية وتعقيدها. وبناء على ذلك، تزمع قوة الأمم المتحدة للحماية إنشاء محطة إذاعة مستقلة تابعة لها تتيح لثلاثة أرباع سكان منطقة البعثة الحصول، دون عائق، على معلومات محايدة وواقعية وجيدة التوقيت، على نحو يزيد فهم الجمهور ودعمه لجهود حفظ السلم التي تبذلها القوة في يوغوسلافيا السابقة. وقد رصدت في المقترح المقدم مؤخرا بشأن ميزانية قوة الأمم المتحدة للحماية، اعتمادات وافقت عليه اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية رهنا بإذن محدد من المجلس. ومجلس الأمن مدعو إذن إلى إقرار السياسة والبرامج الإعلامية لقوة الأمم المتحدة للحماية، بما في ذلك إنشاء محطة الإذاعة التابعة للقوة.

ثامنا - الجوانب المالية

٣٣ - سيصدر هذا الجزء كإضافة الى هذا التقرير.

تاسعا - ملاحظات

٣٤ - إن المنازعات في يوغوسلافيا السابقة مترابطة على نحو وثيق وتؤثر بصورة مباشرة على عمليات قوة الأمم المتحدة للحماية في كرواتيا، والبوسنة والهرسك، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. وفي هذا السياق، يمكن أن تكون أعمال فريق الاتصال، الذي تشكل في نيسان/أبريل من هذه السنة وضم ٥ دول كبرى تعمل مع الرؤساء المناوبين للجنة التوجيهية للمؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة، ذات أهمية كبيرة بالنسبة لمستقبل قوة الأمم المتحدة للحماية. وقد قبلت مقترحات فريق الاتصال بالنسبة للبوسنة والهرسك، كما هو معروف جيدا، من قبل جميع الأطراف باستثناء الصرب البوسنيين، الذين ما زالوا يعارضونها بشدة. وكما يعلم الأعضاء في مجلس الأمن، وجهت رسالة في ٢٤ تموز/يوليه ١٩٩٤ إلى رئيس المجلس، أعربت فيها عن وجهات نظري بشأن النتائج المحتملة بالنسبة لقوة الأمم المتحدة للحماية المترتبة على قبول جميع الأطراف، أو استمرار عدم قبول الصرب البوسنيين، لمقترحات السلم التي قدمها فريق الاتصال بالنسبة للبوسنة والهرسك.

٣٥ - وفيما يتعلق بكرواتيا، على نحو ما هو موجز في تقريرتي المقدم إلى مجلس الأمن في ١٦ آذار/مارس ١٩٩٤ (S/1994/300)، هناك أربعة مجالات ذات إشكال في ولاية قوة الأمم المتحدة للحماية تتطلب إعادة للنظر: تجريد المناطق المشمولة بحماية الأمم المتحدة من السلاح؛ واستعادة السلطة الكرواتية في "المناطق الوردية"؛ وإنشاء نقاط مراقبة على الحدود؛ وتقديم المساعدة لعودة اللاجئين والمشردين إلى ديارهم. ويتبغي لهذه البنود الأربعة جميعا إما أن تُفرض فرضا أو أن تحظى بموافقة كلا الطرفين على تنفيذها. ولا تملك قوة الأمم المتحدة للحماية وسيلة اتخاذ إجراءات من هذا النوع لفرضها، وأما تعاون الطرفين فقد اتسم بالمراوغة.

٣٦ - وفي حين أعرب كل من الطرفين في أيار/مايو ١٩٩٤ عن رغبته في الدخول في مفاوضات بشأن توسيع التجريد من السلاح في المناطق المحيطة بـ "منطقة الفصل"، لم تبدأ المناقشات بعد. والشعور العميق بعدم الثقة الذي ما زال سائدا بين الصرب يسبب إكمانية تجريد المناطق المشمولة بحماية الأمم المتحدة من السلاح في المستقبل القريب. وكذلك فإن إعادة "المناطق الوردية" إلى السلطة الكرواتية، على نحو ما هو مطلوب في قرار مجلس الأمن ٧٦٢ (١٩٩٢) المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٢، قد رفضه الصربيون باستمرار. ومن الجدير بالملاحظة أنه لدى إنشاء منطقة للفصل، يؤدي اتفاق وقف إطلاق النار الحالي بطبيعته إلى تعليق العمل بشأن مركز "المناطق الوردية" إلى أن يتم إحراز مزيد من التقدم داخل إطار ذلك الاتفاق. وإن تقريرتي المقدم إلى المجلس المؤرخ ١٦ آذار/مارس ١٩٩٤ (S/1994/300) يوضح في الفقرتين ١٣ و ١٤ أن مواصلة الصرب لرفض قرار مجلس الأمن ٧٦٩ (١٩٩٢) مرتبطة إلى حد بعيد بعدم موافقتهم على

الأحكام التي تترتب على الفقرة ١٢ من قرار مجلس الأمن ٨٢٠ (١٩٩٣)، التي فُرضت بموجبها بحكم الواقع جزاءات على المناطق المشمولة بحماية الأمم المتحدة بإخضاع الاستيراد إلى المناطق المشمولة بحماية الأمم المتحدة أو التصدير منها أو مرور شحنات البضائع عبرها، للموافقة الصريحة من جانب الحكومة الكرواتية. ومع عدم وجود ما يدل على أن الصرب يعيدون النظر في معارضتهم لفرض هذه المراقبة على التجارة والحدود، تظل قوة الأمم المتحدة للحماية عاجزة عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٧٦٩ (١٩٩٢). وأود أن أوضح للمجلس أن قوة الأمم المتحدة للحماية لن تكون في وضع يسمح لها بتنفيذ القرارين ٧٦٢ (١٩٩٢) و ٧٦٩ (١٩٩٢) حتى يطرأ تغيير كبير في موقف الصرب المحليين، وأنها لا تستطيع بالتالي أن تقبل بمطالب حكومة كرواتيا بأن تتسلم المسؤوليات التي لن تستطيع الوفاء بها.

٣٧ - وعلى الرغم من عجز قوة الأمم المتحدة للحماية عن تحقيق أجزاء هامة من ولايتها في كرواتيا، فإن نجاح تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار فتح المجال لإحراز شيء من التقدم. فقد خفض بشدة من عدد إصابات الحرب وسمح بزيادة تطبيع الحياة، بما في ذلك تحسين الآفاق الاقتصادية، لا سيما بالنسبة للسياسة. بيد أن قوة الأمم المتحدة للحماية ما زالت، على الرغم من هذا النجاح، تتلقى انتقادا شديدا من الحكومة الكرواتية ومن وسائط الإعلام على عجزها عن الوفاء بكامل ولايتها، وما زالت تواجه مواعيد نهائية غير واقعية للوفاء بمهامها التي لا يمكن أن تسهم في تحقيق استقرار طويل الأجل دون توافر الإرادة السياسية لدى كلا الطرفين. وفي حين أن الاتهامات الموجهة ضد قوة الأمم المتحدة للحماية قد تكون جزئيا ذات علاقة بالعملية السياسية الكرواتية، فإنها تعكس أيضا بعض المفارقات في ولاية القوة، مما أدى إلى استحالة التوصل إلى تنفيذ مختلف المهام ضمن إطار زمني محدود. وأصبح سد الثغرة التي وجدت بنتيجة ذلك بين التوقعات الكرواتية لما يمكن أن يحقق وجود الأمم المتحدة، وما تستطيع قوة الأمم المتحدة للحماية أن تحرزه بالفعل في الظروف الحالية، يزداد صعوبة.

٣٨ - لقد كان التقدم في كرواتيا بطيئا وثبت أنه لم يكن كافيا للتخفيف من الرغبة الكرواتية المبررة في التوصل إلى حل سريع لمشكلة إعادة إدماج المناطق المشمولة بحماية الأمم المتحدة في كرواتيا. وقد كان اللجوء إلى الخيار العسكري سيؤدي إلى نتائج لا يمكن حسابها، وكان من غير المحتمل أن يؤدي إلى سلم دائم. وفضلا عن ذلك، لم تستنفد جميع الجهود المبذولة في سبيل التوصل إلى حل سلمي للنزاع. غير أن الحكومة الكرواتية لا ترغب في هذه المرحلة في التفاوض بشأن المسائل الاقتصادية دون التفاوض في نفس الوقت بشأن التسوية السياسية. أما الصربيون المحليون، من جهة أخرى، فليسوا على استعداد للتفاوض بشأن تسوية سياسية دون أن يتم التفاوض أولا على عدد من التدابير الاقتصادية لبناء الثقة.

٣٩ - إن تقديم المساعدة في مجال إيجاد ظروف تسمح بالعودة الطوعية للمشردين إلى أوطانهم في المناطق المشمولة بحماية الأمم المتحدة أو قربها ما زال يحظى بأعلى أولوية بالنسبة لقوة الأمم المتحدة للحماية. وقد أبلغت المجلس، في تقريره (S/23592) المؤرخ ١٥ شباط/فبراير ١٩٩٢، أنني طلبت من مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين أن يتسلم مسؤولية تصميم وتنفيذ مشروع لعودة اللاجئين والمشردين. وقد كان ذلك يتوقف بوضوح على إيجاد حل سلمي للأسباب الكامنة وراء التشرد. وبمساعدة المفوض

السامي، تمكن عدة آلاف من المشردين من العودة إلى ديارهم في المناطق الداخلية لدوبروفنيك وسيبنيك وزادار. أما العودة إلى المناطق الأكثر حساسية فلا يتوقف فقط على وقف إطلاق النار بل كذلك على إيجاد تسوية سياسية، وهي الطريقة الوحيدة لتوفير ظروف للعودة على نطاق واسع بسلام وكرامة. ومع ذلك، تجري مناقشات فيما بين مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين وقوة الأمم المتحدة للحماية وكلا طرفي النزاع بشأن تنفيذ مشروع رائد للعودة الطوعية إلى عدد من القرى المختارة في منطقة الفصل أو قربها.

٤٠ - ولدى نظري في مختلف الخيارات بالنسبة لوجود قوة الأمم المتحدة للحماية في كرواتيا، أظل متحسبا لإمكانية أن يحصل تجميد في الحالة في الموقع يؤدي إلى مأزق لا يسهم فيه استمرار وجود القوة إلا في المحافظة على الحالة الراهنة غير المرضية. ولا أرغب في أن أوصي بأن يمدد وجود الأمم المتحدة لحفظ السلم دون حد إذا تبين على نطاق واسع أنه غير قادر على تنفيذ ولايته. كما أدرك أن وجود قوة الأمم المتحدة للحماية، وقدرتها على تنفيذ ولايتها سيتوقفان على إرادة الحكومة الكرواتية في مواصلة تسهيل أعمال هذه القوة. (وفي هذا الصدد، يجب أنؤكد مرة أخرى على أهمية وضع الحكومة للصيغة النهائية لمركز اتفاق القوات مع قوة الأمم المتحدة للحماية دون مزيد من التأخير). غير أن من الأهمية بمكان، في الظروف الحالية، كفالة استمرار الاحترام لاتفاق وقف إطلاق النار، الذي ثبت حتى الآن لمدة تقارب ستة أشهر. وفي الوقت ذاته، لا بد من بذل مزيد من الجهود بغية إيجاد أساس للشروع من جديد في المفاوضات. وهذه مهام تتطلب استمرار وجود قوة الأمم المتحدة للحماية في كرواتيا. وعلى أية حال، وفي ظل الحالة الحاضرة المائعة والمضطربة في البوسنة والهرسك، أشعر بالقلق من أن تؤدي توصية بانسحاب مفاجئ من كرواتيا إلى إحباط آمال التقدم هناك وفي أنحاء يوغوسلافيا السابقة على السواء.

٤١ - وفيما يتعلق بالبوسنة والهرسك، أدت الخبرة المستفادة خلال الأشهر الستة الماضية إلى تعزيز التفاهم المتبادل، والتخطيط المشترك، والتعاون بين القوة ومنظمة حلف شمال الأطلسي، كما أدى نجاح وزع القوات الإضافية التي طال انتظارها إلى تمكين قوة الأمم المتحدة للحماية من تحسين قدرتها على الاستفادة من فرص التقدم. غير أن إمكانية حدوث مزيد من التفاهم والتكثيف في النزاع في البوسنة والهرسك قد أبرز مجالات محدودة قوة الحماية، كما أبرز عددا من المجالات التي تثير القلق. أولا، إن الصعوبات التي تقف في وجه قدرة قوة الحماية على الاضطلاع بمسؤولياتها في المناطق الآمنة، التي أوجزتها في تقرير المؤرخ ٨ أيار/مايو ١٩٩٤ عملا بالقرار ٨٤٤ (S/1994/555)، ما زالت إلى حد بعيد دون تغيير. ثانيا، على الرغم من أن مناطق الاستبعاد حول سراييفو وغورازدي نجحت نجاحا كبيرا في حماية السكان المدنيين من نيران الهاون والمدفعية والدبابات، فهي عالية التكلفة من حيث القوة البشرية ويصعب فرضها ولا يمكن المحافظة عليها لمدة غير محدودة مع انعدام وجود وقف شامل للأعمال العدائية أو، على الأقل، تجريد لتلك المناطق من الأسلحة. وتقوم قوة الأمم المتحدة للحماية بالنسبة لسراييفو الآن بمتابعة هذا الحل الأخير. وبإمكان أي من الطرفين أن يخبيئ الأسلحة، وإن أفراد قوة الحماية، الموزعين على نطاق واسع عند نقاط جمع الأسلحة معرضون لأية محاولة موجهة لنقل الأسلحة أو أخذ الرهائن. ثالثا، إن الإشراف على المناطق الخالية من الأسلحة وفرض وجودها يشكل أعباء إضافية على قوة الأمم المتحدة للحماية

بوصفها قوة محايدة. وجميع هذه الصعوبات كامنة في طبيعة قوة الحماية بوصفها قوة لحفظ السلم واسعة التوزع وخفيفة التسليح وغير مهيأة لدخول ميدان القتال لا من حيث الولاية ولا من حيث المعدات أو التدريب أو الوزع.

٤٢ - وإضافة إلى هذه القيود الواقعة على قدرات قوة الأمم المتحدة للحماية، ما زالت القوة تعاني من قيود خطيرة على حرية حركتها تفرضها جميع الأطراف، لا سيما الصرب البوسنيون. فعندما كانت قوات الحكومة تجري عمليات في منطقة أوزرين وحول بريزا وداستانسكو، رفضت هذه القوات السماح بمرور دوريات قوة الحماية، وخلال هذه الفترة حدد الصرب إلى حد كبير وبصورة متكررة حركة القوافل وأداء الدوريات لمهامها في جميع المناطق التي تقع تحت سيطرتها، لا سيما داخل مناطق الاستبعاد. ومما كانت له خطورة بالغة التدابير التي اتخذها كلا الطرفين فأدت إلى إغلاق مطار سراييفو بصورة متكررة. ومع عدم وجود تحسين للعلاقات بين الحكومة والطرف الصربي، سيستمر وجود هذه الصعوبات وقد تزيد كثافتها. وعلى الخصوص، فإن سعي كل طرف إلى تحقيق أغراضه العسكرية، مهما كانت محدودة أو محلية، يتعارض مع طبيعة وزع قوة الحماية وأغراضها.

٤٣ - وفي هذه الظروف، أعلم أن بعض الدول الأعضاء أصبحت تعتقد أن الاستراتيجية التي يتبعها المجتمع الدولي حتى الآن، والتي تنطوي على وزع لقوة لحفظ السلم تعتمد على التعاون الناشط للأطراف، لم تعد كافية لخدمة الأهداف المعلنة في قرارات مجلس الأمن. غير أن اللجوء إلى وضع "العوائق" كالفرض العام لمناطق الاستبعاد الواقعة حول المناطق الآمنة وإنفاذها على نحو أشد صرامة بغية التأثير على نتائج المنازعات، أو رفع حظر الأسلحة لصالح حكومة البوسنة والهرسك، سيغير من طبيعة وجود الأمم المتحدة في هذه المنطقة وينطوي على أخطار غير مقبولة تتعرض لها قوة الأمم المتحدة للحماية. ومن شأن العمل الأول أن يضع قوة الحماية بصورة صريحة إلى جانب أحد أطراف النزاع الجاري. وأما الخطوة الثانية فهي بمثابة نفخ في أوار اللهب الذي تسعى الأمم المتحدة إلى إخماده. وفي كلتا الحالتين، ستكون النتيجة بمثابة تحول أساسي عن منطق حفظ السلم إلى منطق الحرب وستقتضي انسحاب قوة الأمم المتحدة للحماية من البوسنة والهرسك.

٤٤ - إن موقفي لا يقوم على مبدأ حفظ السلم فقط. فالمجلس يعلم أن قرارات الدول الأعضاء المتعلقة بتقديم قوات لقوة الأمم المتحدة للحماية تستند إلى قرارات مجلس الأمن القائمة وإلى افتراض أن ولاية القوة ستنفذ بوصفها عملية لحفظ السلم. وعليه فإن أي محاولة تسعى إلى أن تعيد على نحو جذري تحديد الشروط التي تنفذ بها ولاية القوة ويمكن أن تترتب عليها آثار بالنسبة لأمن أفرادها يمكن أن تدفع الدول المساهمة بقوات إلى ممارسة حقها السيادي بإنهاء مساهمتها في القوة. وعلى الرغم من إعراب بعض الدول المساهمة بقوات عن استعدادها لمواصلة مشاركتها حتى وإن كان ذلك في ظروف متغيرة، فإنني لا أعتقد أن من مصلحة الأمم المتحدة تحويل قوة لحفظ السلم إلى قوة تصبح، بحكم ولايتها وتشكيلها، طرفاً في النزاع الذي تم وزعها في البداية من أجل مساعدة الأطراف على إنهائه.

٤٥ - وعليه فقد أعطيت توجيهاتي بوضع خطط للإنسحاب خلال فترة قصيرة عند الاقتضاء. وإنني أرى أنه إذا أصبح هذا الانسحاب ضروريا، فسوف يتم في ظروف صعبة للغاية وسوف يستدعي لذلك أن يتخذ مجلس الأمن قرارا مبكرا بشأنه. وأقصر مدة مطلوبة للإعدادات للانسحاب هي ٦٠ يوما حتى تُجرى الترتيبات اللازمة لتوفير حماية كافية للقوات المنسحبة. وفي عدد من الظروف المنظورة، لا يمكن أن يتحقق هذا إلا عن طريق استخدام مؤقت لعدد كبير من القوات الأرضية التي تتميز بقدرة قتالية عالية تقدمها الدول الأعضاء خارج إطار الأمم المتحدة.

٤٦ - وينبغي للمجلس أيضا أن يدرك أن أي قرار يستلزم انسحاب القوة سوف تترتب عليه آثار مباشرة بالنسبة لقدرة القوة على تنفيذ ولايتها الحالية. وعلى وجه التحديد لن يكون بمقدور القوة، في أثناء عمليات الإعدادات للانسحاب، أن توفر الحماية والدعم للسكان المدنيين في "المناطق الآمنة" البعيدة، وهي سربرنيتشا، وزبرا، وغورازده. كما أنه لن يكون بوسع القوة بعد ذلك تنفيذ مهام الرصد الأرضي التي تعد جزءا لا يتجزأ من الترتيبات المتعلقة بمناطق استبعاد الأسلحة حوالي سراييفو وغورازده.

٤٧ - إن النظر في اتخاذ قرارات تؤدي إلى انسحاب القوة ينبغي، أن يراعي المهام التي تضطلع بها القوة بنجاح في الوقت الحاضر. ولدى قياس القيمة المستمدة من استمرار وجود القوة، من الضروري أن يؤخذ في الاعتبار ما سترتب من تكاليف على التخلي عن هذه المهام. ففي غياب تسوية سياسية شاملة مقبولة لجميع الأطراف، يبقى وجود القوة وأنشطتها في الوقت الحاضر في البوسنة والهرسك أكبر من أن تقدر بثمن. ولا تزال القوة تضطلع بدور أساسي وفعال بوصفها قوة محايدة، وهي، في مجتمع يواجه تحديات المصالحة والإصلاح، تمثل مبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة. إن فائدتها في دعم الأنشطة الإنسانية وتسهيل عمليات وقف إطلاق النار وفك الاشتباك على الصعيد المحلي وتعزيز المصالحة والتعاون بين المجتمعات المحلية تحث على تجديد ولاية القوة مرة أخرى.

٤٨ - في هذه المرحلة، إذن، وفي حالة عدم حدوث أي تطورات أخرى في الحالة على الميدان، فإنني لا أوصي بسحب القوة. إنها تضطلع بمهامها بفعالية في الوقت الحاضر. وقد خفض إلى حد بعيد دورها في مرافقة قوافل الإغاثة الإنسانية خلال فترة الإبلاغ. وأمكن بصورة متزايدة تأمين التنقلات في جميع أنحاء المناطق المتجاورة التي يسيطر عليها الاتحاد. وستواصل القوة الاضطلاع بدور حيوي في دعم مفضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في تقديم مساعدات إنسانية في هذه المناطق بما في ذلك القيام بعمليات الاستطلاع وإصلاح الطرق وصيانتها، والنقل المباشر. بيد أنني أود أن أؤكد على أنه لا تزال هناك مشاكل تتعلق بالوصول إلى سراييفو والمناطق الآمنة عن طريق البر، فالمساعدة التي تقدمها القوة أساسية لتقديم مساعدات إنسانية إلى هذه المناطق المحصورة، وإن كانت القوة لا تستطيع بمفردها تأمين هذا الوصول. وفيما يتعلق ببرنامج المساعدات الإنسانية، ستظل هناك صعوبات خطيرة متوقعة حتى بوجود دعم من القوة ما لم يحرز تقدم في سبيل تحقيق تسوية سلمية للنزاع. وإذا رفض صرب البوسنة وكراييينة تأمين الوصول إلى المناطق الآمنة عن طريق البر، فبالإمكان مواصلة تقديم بعض المساعدات بإنزالها عن

طريق الجو. على أن هذا لن يكون ملائماً بالنسبة لسراييفو، حيث يمكن لقذيفة واحدة أو حتى لشخص مسلح واحد أن يوقف خط التموين الجوي بفعالية.

٤٩ - لقد أبرز استمرار صرب البوسنة، بوجه خاص، في مضايقة الأقليات في البوسنة والهرسك الحاجة إلى إعطاء الشرطة المدنية التابعة للقوة ولاية أكثر شمولاً. ففي الوقت الحاضر، تضطلع الشرطة المدنية بولاية محدودة في سربرنيتشا وتوزلا وموستار وتقوم بتنفيذ اتفاق غير رسمي في سراييفو وغورازده ولا تضطلع بأي ولاية رسمية في المناطق الأخرى ومنها فاليكا كلادوسا. وفي رأيي ينبغي أن تعطى الشرطة المدنية التابعة للقوة ولاية تخولها العمل تحت إشراف رئيس الشؤون المدنية، في جميع أراضي البوسنة والهرسك. وعليه فقد يود مجلس الأمن أن ينظر في تفويض القوة ولاية موحدة للشرطة المدنية بالنسبة لمنطقة البعثة بكاملها، على غرار الولاية المخولة بالفعل بالنسبة لكرواتيا في القرار ٧٤٣ (١٩٩٢) المؤرخ ٢١ شباط/فبراير ١٩٩٢. وإنني آمل أن تتمكن القوة، كما هو الحال بالفعل في بعض المناطق، من تعزيز حماية حقوق الإنسان في الفترة العصيبة القادمة، وعلى الأخص في المرحلة الانتقالية التي ستؤدي إلى توطيد اتحاد البوسنة والهرسك. وسيمثل هذا دوراً حاسماً في سياق عودة اللاجئين والمشردين بأمان وكرامة.

٥٠ - وفي جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، أثبت وجود القوة أهمية الوزع الوقائي. غير أنه لا يمكن الحكم بفعالية مهمتها إلا إذا انتهت بنجاح. وهذا النجاح مرهون بتطورات خارجية لا سلطان للقوة عليها. فعدم توصل اليونان وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة إلى تسوية منازعات بشأن اسم جمهورية مقدونيا، وشعارات الدولة، والدستور، كان من شأنه أن أعاق حصول هذه الأخيرة على عضوية كاملة في المنظمات الدولية، مع استمرار الأخطار الخارجية التي تهدد استقرار مقدونيا الاقتصادي وأمن حدودها، ويشمل ذلك الحصار الاقتصادي المستمر الذي تفرضه اليونان عليها وعدم اعتراف جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) بحدودها الدولية. وفي هذا السياق، أناشد حكومتي اليونان وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة أن تستأنفا مفاوضاتهما على وجه السرعة تحت إشراف ممثلي الخاص، السيد سايروس فانس من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن القضايا المتنازع عليها. وإنني أيضاً أعتزم هذه الفرصة لأذكر حكومة جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة بضرورة إبرام اتفاق بشأن مركز القوات مع قوة الأمم المتحدة للحماية دون مزيد من الإبطاء.

٥١ - إنني، في هذا الوقت الذي تعاني فيه الأمم المتحدة من قيود مالية شديدة، على وعي تام بما يترتب على القوة من تكاليف باهظة تمثل جزءاً كبيراً من نفقات المنظمة في مجال حفظ السلم. وما زلت أبحث عن سبل لخفض التكاليف، الأمر الذي يجب أن يخول المجتمع الدولي الحق في أن ينتظر من أطراف النزاع أن تتعاون مع الأمم المتحدة، وأن تتفاوض فيما بينها بنية صادقة، وأن تحترم الاتفاقات المبرمة بينها وتحافظ عليها وتوافق على النهوض، في أسرع وقت ممكن، بمسؤولياتها الكاملة فيما يتعلق بتعزيز الاعتراف المتبادل وتطبيع العلاقات بما في ذلك حقوق ورفاه جميع المواطنين.

٥٢ - وعليه فإنني أوصي مجلس الأمن بتجديد ولاية القوة لمدة ستة أشهر، وأقترح أن أقدم تقارير أخرى إلى المجلس، حسب الاقتضاء، عما يحرز من تقدم نحو تنفيذ الولاية، في ضوء ما يحدث من تطورات في الميدان وما يطرأ من ظروف أخرى تؤثر على ولاية القوة.

٥٣ - وأود أن أعرب عن تقديري لممثلي الخاص السيد ياسوشي أكاشي، وإلى قائد القوة، الفريق برتراند دي لا بريل، وإلى رجال القوة ونسائها الشجعان لما يبدونه من شجاعة وتفان باهرين في أداء واجباتهم. وأود أيضاً أن أعرب عن امتناني للرئيسين المشاركين للجنة التوجيهية للمؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة، وهما السيد تورفالد شتولتنبرغ واللورد أوين لما يبذلانه من جهود متواصلة من أجل السلم، وإلى منظمة حلف شمال الأطلسي لتعاونها الوثيق مع القوة ولما تقدمه لها من دعم.

— — — — —